أرجع إجازات «المرأة العسكرية» للدراسة بعد خلافات .. ووافق على «المركز الدولي للتراث».. الشورى:

نقاشات طويلة تؤجّل التصويت على «الخدمة المدنية» وتقرّ «الرقابة الإدارية»

كتبت – سماء عبدالجليل:

شهدت جلسة الشورى أمس نقاشات قانونية طويلة حول قانوني «الخدمة المدنية الجديد» و تعديلات قانون ديوان «الرقابة المالية» والتي تتضمّن إضافة «الرقابة الإدارية» لمهام الديوان.

وأفضت النقاشات الطويلة والتي استغرقت اكثر من ساعة ونصف بشان مرسوم بقانون بشأن الخدمة المدنية إلى إعادته إلى اللجنة وإعادة النقاش فيه في جلسة الأسبوع المقبل، فيما انتهت مناقشات قانون الرقابة المالية إلى التصويت عليه بالموافقة.

إلى ذلك وافق الشوريون أمس على المرسوم بقانون رقم (53) لسنة 2010م بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بشأن إنشاء المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي في مملكة البحرين.

وأكد رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني صلاح علي على أهمية المشروع، مشيراً إلى انه سيساهم في توظيف البحرينيين، مبيناً أن تكلفة إنشاء المركز ستكون مليون دينار بالإضافة إلى الموازنة التشغيلية.

في حين أشار النائب الأول لرئيس مجلس الشورى جمال فخرو «ان مبلغ الإنشاء يمكن ترتيبه من خلال الصلاحيات الممنوحة لوزير المالية بتنقيل 3 في المئة في الموازنة العامة للدولة بين بنود الوزارة».

كما وافق مجلس الشورى في جلسته يوم أمس مشروع قانون بالتصديق على اتفاق بين حكومة مملكة البحرين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بشأن إنشاء المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمنامة في البحرين، المرافق للمرسوم الملكي رقم (42) لسنة 2010م .

حاجي: جدلكم لا ينتهي!!

استغرقت النقاشات الطويلة في المراسيم بقوانين أمس الكثير من وقت المجلس، الأمر الذي أدّى إلى انزعاج بعض الأعضاء، وقال العضو فؤاد حاجي «الجدل القانوني لا ينتهي»، في إشارة إلى ضرورة إنهائه، وردّت عليه العضو دلال الزايد «صحيح، الجدل القانوني لا ينتهي، ولكنه يخدم المجلس وليس مضيعه للوقت».

واستغرق النقاش في المرسوم بقانون حول قانون الخدمة المدنية ما يقارب الساعة و النصف، ودار الجدل القانوني حول وجود شبهة دستورية في المرسوم.

وبدأ الجدل بمداخلة العضو لولوه العوضي والتي رأت أن اللائحة الداخلية بيّنت جواز أن صدور المراسيم بقوانين هو للضرورة فقط، وبيّنت جواز الطعن عليها، معتبرة أن إقرار المراسيم و رفضها لا يعني التعرض لاختصاصات الملك.

من جانبها اعتبرت العضو رباب العريض «ان المبررات التي ادرجتها اللجنة للاستعجال لم تكن مقنعة فهي ترى بان المصلحة العامة للدولة تقتضي صفة الاستعجال، كما جاء من ضمن المبررات المساواة بين الموظفين، وهذه المبررات غير كافية و نحن يجب ان نتأنى في تشريعاتنا».

من جانبه ابدى النائب الاول لرئيس المجلس العضو جمال فخرو اعتراضه على آلية مناقشة المراسيم وقال «إن الاعضاء يتحدثون و كأنهم اول مرة يناقشون مراسيم و لا يجوز ان نتكلم من جديد عن المراسيم بهذه الطريقة لأننا بذلك نضيع وقت المجلس».

فيما أشارت رئيسة اللجنة التشريعية دلال الزايد إلى أن «المحكمة الدستورية اختزلت عملها في توافر عنصر الاستعجال أوعدم وجوده بشأن القواعد و المدد فهي ليست صاحبة اختصاص و انما مهمتها فقط للموائمة الدستورية».

خلط بين مهام الديوانين

إلى ذلك اختلف أعضاء المجلس في الجلسة حول المرسوم بقانون بشان تعديل بعض احكام ديوان الرقابة المالية، حيث حذر بعض الاعضاء من تداخل مهام ديوان الرقابة المالية مع مهام ديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بممارسة الدور الرقابي الإداري، فيما رأى آخرون أن هذا التضارب غير موجود بين الديوانين، وبعد جدل استمر ساعة كاملة وافق المجلس على المرسوم بقانون بصفة الاستعجال.

واعتبرت العضو لولوة العوضي ان التعديل مخالف للدستور، فيما قالت النائب الثاني لرئيس المجلس الدكتورة بهية الجشي «لا يوجد تضارب بين عمل الرقابة المالية وديوان الخدمة المدنية، بل هناك ترابط بين الادارتين والتجاوزات المالية تعود معظمهما للتجاوزات الادارية وهذا المرسوم يضع ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة المالية تحت مظلة واحدة لذلك يجب ان تخصص لهم ميزانية واحدة.

من جانبها قالت العضو الدكتورة ندى حفاظ «انه لا شك ان ميثاق العمل الوطني نص على انشاء ديوان الرقابة المالية ولم يذكر ما يمنع إنشاء ديوان للرقابة الادارية»، وأضافت «ارى آنه من المهم اصدار هذا المرسوم لأهمية الاستعجال فيه.

الجشي متحدثة في الجلسة

جانب من جلسة الأمس .. ■ تصوير: عبدالله الخال

الشورى يعزّي بوفاة الأمير سلطان آل سعود

أصدر مجلس الشورى أمس بياناً أعرب فيه عن تعازيه وعظيم مواساته إلى خادم الحرمين الشريفين والعائلة المالكة الكريمة وإلى الشعب السعودي الشقيق، لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وجاء في بيان التعزية: «إننا في مجلس الشورى وقد آلمنا هذا المصاب الجلل، سوف نستذكر دائما بالعرفان والتقدير مآثر ومناقب المغفور له، وما قدمه من دعم استهدف تعزيز العلاقات التاريخية التي تربط مملكة البحرين بشقيقتها المملكة العربية السعودية بفضل حكمة القيادتين الحكيمتين للبلدين وترابط شعبيهما الشقيقين، وبصماته الواضحة في دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإسهاماته على صعيد وحدة الصف والترابط والتضامن بين دول وشعوب المنطقة العربية وخدمة قضاياها العادلة.

واضاف البيان «داعين الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه، وأن يسكنه فسيح جناته، ويلهم الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية والشعب السعودي الشقيق الصبر والسلوان».

بسم الله الرحمن الرحيم
"يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي"
صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم
بخالص التعازي وعظيم المواساة إلى
خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة
وإلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
وإلى الأسرة الحاكمة بالمملكة العربية السعودية
وإلى حكومة وشعب المملكة والأمتين العربية والإسلامية
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون

مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه
ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي عضو مجلس الإدارة
وجميع منتسبي شركة تضامن كابيتال

تضامن كابيتال
Tadhamon Capital
ASA